سياسة والي البصرة سليمان نظيف بك
تجاه عشائر لواءي المنتفق والعمارة
(١٩٠٩ ـ ١٩١٠)

The Policy of the Governor of Basrah.
Suleiman Nadheef Beyq.
Towards the Tribes of Al-Muntafiq and Al-Amarah (1909-1910)

أ. د. شاكر حسين دمدوم

جامعة ذي قار/ كلّيَة الآداب

الباحث فلاح حسن جاسم

Prof. Dr. Shakir Hussein Damdoom

Thi-Qar University/
College of Arts

Researcher:

Falah Hassan Jassim

الملخّص

يتناول هذا البحث سياسة والي البصرة سليمان نظيف بك تجاه عشائر لواءي المنتفق والعمارة (١٩٠٩ - ١٩١٠)، وقد أعطت الدولة العثمانيّة بعد عام (١٩٠٨) أهمّيّة كبيرة للمشاكل العشائريّة التي كانت تشكّل تحدّيًا كبيرًا لسياسة الاتّحاديّين، وكانت تسعى لفرض سيطرتها المركزيّة على ولاياتها، لاسيّما ولاية البصرة.

يتكوّن هذا البحث من مقدّمة ومبحثين أساسيّين، تناولنا في المبحث الأوّل سياسة الوالي تجاه عشائر لواء المنتفق في المدّة (١٩٠٩- ١٩١٠)، بينما عرضنا في المبحث الثاني سياسة والي البصرة تجاه عشائر لواء العمارة في المدّة نفسها، فضلًا عن الخاتمة، وبعض الملاحق المهمّة. ومن أبرز النتائج التي توصّلنا إليها في هذا البحث هو أنّ سبب تفاقم هذه المشاكل يعود إلى ضعف الدولة العثمانيّة من جانب، ومن جانب آخر اهتمامها بمصالحها الاقتصاديّة والماليّة من دون البحث عن طرق لتطوير القطّاع الزراعيّ وإيجاد القوانين اللازمة لذلك.

اعتمد البحث على عدد كبير من المصادر ومنها وثائق الأرشيف العثمانيّ (غير المنشورة) التي أسهمت في إعطاء تفاصيل مهمّة عن سياسة الوالي سليمان نظيف بك في لواءي المنتفق والعمارة. واعتمد أيضا على عدد من الرسائل والأطاريح الجامعيّة العربيّة والأجنبيّة، والمصادر العربيّة والمعرّبة، والبحوث العربيّة والأجنبيّة التي رفدت البحث بمعلومات قيمة.

الكلمات المفتاحيَّة: والي البصرة، سليمان بك، عشائر، لواء المنتفق، العمارة

Abstract

This research deals with the policy of the governor of Basrah. Suleiman Nadheef Beyq. towards the tribes of the Al-Muntafiq and Al-Amara (1909-1910). After the year 1908. the Ottoman state gave great importance to the tribal conflicts that constituted a major challenge to the policy of the federalists. and it tried to impose central control over its states. especially Basrah Province. This research consists of an introduction and two main sections. In the first section. we discussed the governor's policy towards the tribes of the Al-Muntafiq during the period (1909-1910). while in the second section. we presented the policy of the governor of Basrah towards the tribes of the Al-Amara in the same period. in addition to the conclusion and some important appendices. One of the most prominent results we reached is that the reason for the exacerbation of these problems is due to the weakness of the Ottoman Empire on the one hand and. on the other hand. its interest in its economic and financial interests without searching for ways to develop the agricultural sector and creating the necessary laws for that. The research relied on a large number of sources. including Ottoman archive documents (unpub-

lished). which contributed to providing important details about the policy of Governor Suleiman Nadheef Beyq in the Al-Muntafiq and Al-Amara Provinces. It also relied on several Arab and foreign university theses and dissertations. Arabic and translated into Arabic sources. and Arabic and foreign research that provided the research with valuable information.

Keywords: Governor of Basra. Suleiman Beyq. tribes. Al-Muntafiq province. Al-Amarah.

المقدّمة

أعطت الدولة العثمانيّة بعد عام (١٩٠٨) أهمّيّة كبيرة للمشاكل العشائريّة التي كانت تشكّل تحديًّا كبيرًا لسياسة جمعيّة الاتّحاد والترقّي، والتي كانت تسعى لفرض سيطرتها المركزيّة على ولاياتها العربيّة ولاسيّما ولاية البصرة، وقد اتّخذ ذلك حيّزًا كبيرًا من اهتمامات الدولة العثمانيّة لعقود طويلة، وعلى الرغم من القوانين التي أخذت تتولّى الدولة العثمانيّة تشريعها وتطبيقها، إلّا أنّها لم تسهم من الحدّ من المشاكل العشائريّة، وكل ذلك كان من الأسباب الرئيسة لاختيار هذا الموضوع.

بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩) وإعادة الأراضي الزراعيّة التي كانت تحت تصرّف (الإدارة السنّيّة) إلى خزينة الدولة، ونتيجة لذلك اتّخذت الحكومة الاتّحاديّة سياسة مغايرة عمّا كانت في السابق تجاه الانتفاضات العشائريّة، تمثّلت بإنهاء دور المشيخة العشائريّة وإضعافها، وعدم الاعتماد عليها من أبناء تلك المناطق. إنّ هذا الدور الذي وضعت خطّته جمعيّة الاتّحاد والترقّي ومن أجل تطبيقه على أرض الواقع لا بدّ من اختيار أبرز شخصيّاتها الإدارية والسياسيّة القادرة والنزيهة؛ لذلك وقع الاختيار على سليمان نظيف بك الذي انمازت سياسته بالشدّة واللين مع الحركات العشائريّة التي تزايدت حدّتها بعد عام (١٩٠٨) مستغلّة عدم استقرار الأوضاع السياسيّة الداخليّة، لا سيّما في لواءي المنتفق والعمارة موضوع هذا البحث.

قُسّم هذا البحث إلى مقدّمة ومبحثين أساسيّين، تناولنا في المبحث الأوّل سياسة الوالي تجاه عشائر لواء المنتفق في المدّة (١٩٠٩- ١٩١٠)، بينما عرضنا في المبحث الثاني

سياسة والي البصرة تجاه عشائر لواء العمارة في المدّة نفسها، فضلًا عن الخاتمة وبعض الملاحق المهمّة.

اعتمد البحث على عدد كبير من المصادر ومنها: وثائق الأرشيف العثمانيّ (غير المنشورة) التي أسهمت في إعطاء تفاصيل مهمّة عن سياسة الوالي سليمان نظيف بك في لواءي المنتفق والعمارة، ومنها: وثائق غرفة أوراق الباب العالي Bâbıâlî Evrak Odası (BEO)، ووثائق غرفة الأوراق في نَظارة الداخليّة Dahiliye Nezareti Evrak Odası (DH. EO.)، ووثائق أوراق الإدارة في نَظارة الداخليّة Dahiliye Nezareti İdare Evrakı (DH. İD.)، ووثائق أوراق الإدارة العموميّة في نَظارة الداخليّة Dahiliye Muhaberat-ı Umumiye İdaresi Evr. (DH. MUI.)، ووثائق قلم المكتوبي (قلم التحريرات) في نَظارة الداخليّة Dahiliye Nezâreti Mektubî Kalemi (DH.MKT)، ووثائق أوراق الشفيرة في نَظارة الداخليّة Dahiliye Nezareti Şifre Evrakı (DH. ŞFR.)، وكذلك عدد من الرسائل والأطاريح الجامعيّة العربيّة والأجنبيّة والمصادر العربيّة والمعرّبة والبحوث العربيّة والأجنبيّة التي رفدت البحث بمعلومات قيّمة.

المبحث الأوّل : عشـائر لواء المنتفق

إنّ المشاكل التي ورثها الوالي سليمان نظيف بك من العهد القديم مثل الانتفاضات العشائريّة، والصراعات مع بعضها، التي كانت تسمّى (الغزو) ومشاكل الأراضي الزراعيّة والاضطرابات الأمنيّة وعدم الاستقرار كانت كبيرة، ونتيجة لضعف السلطة المحلّيّة حاولت تلك القبائل فرض سيطرتها على الإدارة الحاكمة[١]، كذلك فساد بعض الموظّفين ساعد على تدهور هذه الأوضاع، إنّ فرض القانون وبسط سلطة الدولة المركزيّة وسيطرتها على ولاية البصرة، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى تكليف سليمان نظيف الذي تميّز بشخصيّته القويّة والكفوءة والنزيهة القادرة على فرض القانون، وأنّ اختياره كان يعكس سياسة جمعيّة الاتّحاد والترقّي في ولاية البصرة من خلال بسط سيطرتها المركزيّة عليها[٢].

يُعدّ اتّحاد المنتفق من أشهر التجمّعات القبليّة العدنانيّة في العراق، ترجع هذه القبائل في أصولها إلى وسط شبه الجزيرة العربيّة، ثمّ انتقلت إلى شمال شبه الجزيرة، ومنها إلى

---

(١) حازم مجيد أحمد، الصراع والتمرد العشائري وأثره على الاقتصاد العراقي ١٨٥٠- ١٩١٤، مجلة سر من رأى، المجلد (٤)، العدد (١٢)، تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص٢-٦.

(2) Burcu Kurt. Irak'ta "Muktedir" ve "Müşteki" Bir İttihatçı: Süleyman Nazif Bey'in Basra Valiliği. Akademik İncelemeler Dergisi (Journal of Academic Inquiries) Cilt/ Volume: 7. Sayı/Number: 2. Yıl/Year: 2012. S. 157.

جنوبيّ العراق[١]. ويحدّ لواء المنتفق من الشمال الخطّ الفاصل بين لواء الديوانيّة وقضاء الكوت، ومن الجنوب لواء البصرة، ومن الشرق لواء العمارة، ومن الغرب بادية الشام، وأطلقت هذه التسمية (المنتفق) على اتّحاد ثلاث عشائر كبيرة، هي؛ بنو مالك والأجود وبنو سعيد، وبعد خلافات طويلة حول زعامة الاتّحاد توصّلت في الأخير إلى رئاسة شيخ واحد، ووقع الاختيار على أسرة آل شبيب، وفرض اتّحاد المنتفق سيطرته من القرنة إلى السماوة وعلى امتداد نهر الفرات[٢]. يقسّم لواء المنتفق من الناحية الإدارية إلى أربعة أقضية، هي: الناصريّة (المركز) وسوق الشيوخ والشطرة والحيّ[٣].

كان لواء المنتفق يشهد اضطرابات مستمرّة بين العشائر العربيّة والدولة العثمانيّة في المدّة (١٩٠٩ – ١٩١٠) في المنطقة الواقعة على طوال ضفاف نهري دجلة والفرات ضدّ السلطات العثمانيّة، ولم تكن وراء تلك الاضطرابات دوافع سياسيّة وإنّما كانت ذات منشأ محلّيّ حول جباية الضرائب، ومشكلة توزيع الأراضي الزراعيّة، ولم تتّخذ الحكومة العثمانيّة إجراءات صارمة ضدّها[٤].

بعد تعيين الوالي سليمان نظيف بك في ٢٣ أيلول عام ١٩٠٩، وقد غادر إسطنبول في ٢٤ أيلول عام ١٩٠٩ بعد رحلة بحريّة، استمرّت حوالي أربعين يومًا عبر بحر

(١) حسين محمد القهواتي، الحياة الاجتماعية بحث منشور ضمن كتاب (حضارة العراق)، ج١٠، بغداد، ١٩٨٥، ص١١٥.

(٢) عبدالرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثًا، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٦٤؛ عمر إبراهيم محمد الشلال، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٨٦٩ –١٩١٤، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٥٣؛ مروه حبيب حسن، الإدارة العثمانية في لواء المنتفق ١٨٦٩ –١٩١٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٥، ص٢١.

(٣) عبدالرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثًا، ص١٦٤.

(٤) فؤاد فزانجي، العراق في الوثائق البريطانيّة ١٩٠٥– ١٩٣٠، بغداد، ١٩٨٩، ص٦٥.

إيجه والبحر الأبيض المتوسّط وقناة السويس والبحر الأحمر والهند[١]، ووصل الوالي سليمان نظيف بك إلى ولاية البصرة في الثامن عشر من تشرين الأوّل عام ١٩٠٩، وباشر في مهامّ وظيفته الإدارية في الأوّل من تشرين الثاني عام ١٩٠٩ بعد حجزه لمدّة أربعة عشر يومًا في دائرة الحجر الصحّيّ[٢]. وبعد مدّة قصيرة أُرسلت حملة عسكريّة كبيرة بقيادة المير آلاي مصطفى نوري باشا الكورديّ في كانون الأوّل عام ١٩٠٩ من ألف مقاتل لمحاربة عشيرة آل إزيرج في الناصريّة، فتوجّهت قوّاته من الكوت إلى الغرّاف، ثمّ واصلت تقدّمها ووصلت إلى مدينة الشطرة، ومكثت هذه القوّات في مدينة الشطرة عدّة أيّام، استقبلها أهلها بالترحيب ودفعوا الضرائب والرسوم التي كانت في ذمّتهم من مستحقّات للحكومة، وبعد مغادرة مدينة الشطرة توجهت تلك القوات إلى مدينة الناصرية فدخلتها في منتصف كانون الأوّل من العام ذاته وخاضت معارك عديدة مع العشائر، وكان النصر حليفها في بداية تلك المعارك، ولكن سرعان ما انقلبت الأمور لصالح عشيرة آل إزيرج وعشائر المنطقة المتحالفة معها بعد أن مارست القوّات الحكوميّة شتّى أساليب القمع والترهيب ضدّها، وحوصرت تلك القوّات بعد هزيمتها في مدينة الناصريّة[٣].

(1) (Muhammet Gür . Makale ve Mektuplarına Göre Süleyman Nazif . Doktora Tezi Marmara Üniversitesi . Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü - Türk Dili ve Edebiyatı Bölüm Yeni Türk Edebiyatı Anabilim Dalı. İstanbul. 1992.. S. 38.

(٢) سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢، ص٧٦ ؛ حامد البازي، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها، بغداد، ١٩٦٩، ص٤٠.

(٣) شاكر حسين دمدوم الشطري، تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني ١٨٨١ – ١٩١٧، بغداد، ٢٠١٦، ص٢١٢–٢١٣؛ ميثاق عبد الله جلود، انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (١٠)، ٢٠١٢، ص٢٧٤.

سعى الوالي سليمان نظيف بك بعد هزيمة القوّات الحكوميّة بقيادة مصطفى نوري لبسط نفوذ الدولة وعودة الاستقرار في لواء المنتفق، باتّباع سياسة مختلفة تماما عن سلفه، إذ اتّخذ الوالي سليمان نظيف بك موقفًا معارضًا للتسامح الذي أبدته الحكومة المحلّيّة تجاه سعدون باشا زعيم قبيلة المنتفق، وأيضًا تجاه الوظائف الرسميّة التي كان يتولّاها في ولاية البصرة[١]، وعارض بشدّة فكرة تنفيذ عمليّات عسكريّة ضدّ العشائر المنتفضة، وكان الوالي يعتقد بأنّ العمليّات العسكريّة التي تنفذّها الحكومة العثمانيّة لم تحقّق أهدافها، ولم تستطع القضاء على الانتفاضات العشائريّة، وإنهاء المظاهر المسلّحة واستقرار الأمن[٢]، فقد كلّفت تلك الحملات العسكريّة الحكومة العثمانيّة تكاليف باهظة وشكّلت عبئًا ثقيلًا على خزينة الدولة الأمر الذي ترتّب عليه زيادة الرسوم والضرائب على الفلّاحين[٣]. ومن جانب آخر ذكر الوالي سليمان نظيف بك أنّ جميع العمليّات التي جرت في ولاية البصرة لم تحقق أهدافها، ووصفت بأنّها غير مجدية، وخلفت آثارًا سيّئة مثل النهب والسلب، ولم تفد الدولة بأيّ شكل من الأشكال، إضافة إلى تأثيراتها السلبيّة على قوّة الجيش، ووصف الوالي سليمان نظيف بك سلبيّات

(1) (BOA. DH. MUI.. Nr. 76-2/ 6- 99. Tarih: 25 Cemaziyelâhir 1328 (3 July 1910).

للمزيد من المعلومات عن معارضة سليمان نظيف سياسة التسامح : ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (١).

(2) (BOA. DH. MUI.. Nr. 11-2/ 50-15. Tarih: 5 Şevval 1327 (19 October 1909).

للمزيد من المعلومات عن ردّ وزير الحربيّة إرساله كتاب إلى وزير الداخليّة حول إجراءات مصطفى باشا قائد القوّة الإصلاحيّة في المنتفق على أثر معارضة سليمان نظيف للحملات العسكريّة ضدّ العشائر: ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (٢)

(٣) شاكر حسين دمدوم الشطري، تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني، ص٢٢٤.

البنية العسكريّة التي تكون منها الجيش العثمانيّ، ولا سيّما القوّات المحليّة (الجندرمة) التي جنّدتها القوّات العثمانيّة، فهذه القوّات لم يكن ولاؤها للدولة، ولم تقم بواجباتها على أكمل صورة، بل أخذت تتهرّب من المسؤوليّة الملقاة على عاتقها، والاعتماد عليها في محاربة الانتفاضات العشائريّة جعل منهم قوّة ضعيفة لأنّ أغلبهم ينتمي إلى تلك العشائر، مع أنّه اعتُمد على تعاون العشائر الموالية للحكومة في محاربة العشائر المنتفضة[١].

هذه الخطوة عارضها الوالي سليمان نظيف بك بقوّة لأنّ هذا الإجراء يثير الفتنة بين العشائر، وبيّن أنّ اشراك العشائر بهذه الطريقة في حلّ المشاكل يؤدّي إلى استمرار للفوضى وليس إلى تهدئتها، وتبقى الاحقاد بين تلك العشائر مستمرّة، وأراد الوالي سليمان نظيف بك من خلال سياسته تجاه المشاكل العشائريّة التي دافع عنها باستمرار خلال مدّة ولايته للبصرة هو أنّ الحلّ المؤقّت لتلك المشكلة لا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأمن والاستقرار ما لم يكن هناك حلّ جذريّ ونهائيّ لتلك المشاكل[٢].

وعند تولّيه وظيفته الإداريّة خطب في المقرّ الحكوميّ أمام عدد من الأهالي والموظّفين حول السياسة التي يجب اتّباعها في حلّ المشاكل التي كان يعاني منها السكان، شكّلت مشكلة الأراضي الزراعيّة حيّزًا واسعًا من اهتمامات الوالي سليمان نظيف بك؛ لما لها من خصوصيّة في إنهاء الأوضاع المأساويّة[٣]. وبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني

(1) (Burcu Kurt. Irak'ta "Muktedir" ve "Müşteki" Bir İttihatçı: Süleyman Nazif Bey'in Basra Valiliği. S.168.

(2) (Ibid.. P.167.

(3) (Muhammet Gür . Makale ve Mektuplarına Göre Süleyman Nazif . Doktora Tezi Marmara Üniversitesi . Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü - Türk Dili ve Edebiyatı Bölüm Yeni Türk Edebiyatı Anabilim Dalı .=

عادت الأراضي التي كانت من ضمن إملاكه الخاصّة، التي عرفت بالأراضي (السنيّة) إلى خزينة الدولة ووصفها الوالي سليمان نظيف بك بالأملاك المسروقة، وكان الوالي يسعى لتوزيعها على ابناء المناطق بشكل عادل ومتساوٍ، وكان يأمل من هذا الإجراء الحدّ من تلك الانتفاضات المستمرّة، ومن جانب آخر كان يسعى إلى ازدهار ولاية البصرة، فكان يأمل أن تتكاتف الأيادي وتتّفق القلوب على ذلك، وفي هذا السياق أيضا كان يريد إظهار فضائل الملكيّة الدستوريّة الثانية وسياسة جمعية الاتّحاد والترقّي، بهدف ضمان حقوق الأفراد وواجباتهم بثناء كبير، ولكن سرعان ما تبدّدت جهوده في تحقيق هدفه هذا، وتحوّلت هذه الأعمال الإيجابيّة التي كان يهدف إلى تحقيقها إلى عداء من بعض الناس الذين تضرّرت مصالحهم[1].

وبعد عزل القائد مصطفى نوري باشا الذي تعرّض للهزيمة أمام عشيرة آل إزيرج والعشائر المتحالفة معها في لواء المنتفق، عُيّن يوسف باشا (مأمور إصلاحات لواء المنتفق)، وجُهزّت حملة عسكريّة توجّه بها إلى لواء المنتفق[2]، وعند وصوله الشطرة في ٣٠ كانون الأوّل ١٩٠٩، انضمّت إلى قوّاته العشائر المتحالفة معه، وأعطى بعض شيوخ العشائر الذين تعاونوا معه بعض المقاطعات الزراعيّة، فأنشأ حالة من الحقد بين تلك العشائر، ممّا دفع بعض العشائر المتضرّرة إلى الدخول مع القوّات الحكوميّة

= İstanbul. 1992. S. 98.

(1) (Muhammet Gür . Makale ve Mektuplarına Göre Süleyman Nazif. S. 98.

(2) (BOA. DH. MUİ.. Nr. 76- 2/6- 29. Tarih: 25 Cemaziyelâhir 1328 (3 July 1910).

للمزيد من المعلومات عن حملة يوسف باشا الجديدة في ٣ نيسان عام ١٩١٠ ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (٣).

في معارك قوية[١]، انتهت بهزيمة القوّات الحكوميّة ومحاصرتها، ولم تتمكّن القوّات المتمركزة في الحيّ والناصريّة من تقديم العون لها؛ بسبب شدّة الحصار الذي فرضته تلك العشائر[٢].

ونتيجة لتلك الأوضاع المتردّية التي عاشها أهالي الشطرة، ولتعرّضهم لمضايقات القوّات الحكوميّة بقيادة يوسف باشا ولسوء معاملتهم، قدّم الأهالي الشكاوى إلى والي البصرة سليمان نظيف بك؛ لمساعدتهم وفكّ الحصار عنهم محمّلين يوسف باشا وقوّاته الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم[٣]. وعلى أثر ذلك نشأ خلاف حادّ بين الوالي سليمان نظيف بك ويوسف باشا قائد القوّة الإصلاحيّة في لواء المنتفق؛ بسبب توزيع المقاطعات الزراعيّة في المنطقة والسياسة المقرّر تنفيذها ضدّ القبائل في لواء المنتفق، وقد اشتكى الطرفان بعضهما على الآخر مرّات عديدة بإرسالهما برقيات إلى وزارة الحربيّة والداخليّة التابعة لها[٤]، إلاّ أنّ طبيعة ذلك الخلاف تعود إلى زمن الوالي

(١) شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩ – ١٩١٤، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢٤٥.

(2) (BOA. BEO.. Nr. 3732-279861/4. Tarih: 1 Rebîülâhir 1328 (11April 1910);

ميثاق عبد الله جلود، المصدر السابق، ص٢٧٤. للمزيد من المعلومات عن هزيمة حملة يوسف باشا على يد العشائر : ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (٤).

(٣) لمى عبد العزيز مصطفى، البصرة في عهد الوالي سليمان نظيف بك ١٩٠٩–١٩١٠، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد ٨، العدد ٢٣، شباط، ٢٠٢١، ص٤٥.

(4) (Burcu Kurt. “Meşihat Usulü”nün İlgası: II. Meşrutiyet Dönemi Basra Vilayetinde Toprak Reformu Teşebbüsleri . OTAM Ankara Üniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi. Ocak 2015;(37). S. 227.

محمّد عارف الماردينيّ لنفس الأسباب، وبعدها جاءت حادثة الشطرة التي وقعت في زمن الوالي سليمان نظيف بك فأدّت إلى تفاقم الخلاف بين الطرفين. إنّ عدم تحديد الجهة المسؤولة عن قضايا المقاطعات والطريقة التي يجب أن تتبعها في تطبيق القوانين التي تسمح لها بالتوزيع ومتابعة شؤون تلك المقاطعات، وتداخل الصلاحيّات بين الطرفين زاد من تعقيد تلك المشكلة[١].

ومن الأسباب الأخرى التي زادت من حدّة الخلاف بين الطرفين هو الادّعاءات التي أشيعت أثناء أحداث الشطرة بأنّه كان متحيّزًا، مما أدّى إلى انزعاج والي البصرة من هذا التصرف الذي قام به يوسف باشا تجاه سعدون باشا، وبالتالي معارضته للجانب الآخر من آل سعدون، ممّا جعل الوالي سليمان نظيف بك يحمله مسؤوليّة حادثة الشطرة[٢]. وعارض الوالي سليمان نظيف بك استخدام القبائل الموالية للحكومة بالصراع الدائر بين الحكومة والعشائر المعارضة، ولم تتوقّف الخلافات عند هذا الحدّ، بل امتدّت سياسة يوسف باشا من خلال ممارسته للضغوط المادّيّة والمعنويّة ليس على سكّان المنطقة فقط، بل شملت حتّى الموظّفين الحكوميّين محاولة منه للتغطية على آثامه بحسب الشكاوى التي قدّمها الوالي سليمان نظيف بك، ولم تتوقّف تلك الخلافات إلّا بعد عزله[٣].

---

(1) (BOA. DH. MUİ..Nr. 76-2-6/ 99. Tarih : 25 Cemaziyelâhir 1328 (3 July 1910).

للمزيد من المعلومات حول طبيعة الخلاف الذي حصل بين الوالي سليمان نظيف ويوسف باشا ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (٥).

(2) (BOA. BEO.. Nr. 3732- 279861/4. Tarih : 1 Rebîülâhir 1328 (11April 1910).

(3) (BOA. DH. ŞFR.. Nr. 662-91/1. Tarih : 4 Nisan 1326 R (16 April 1910) ; =

جهّزت الحكومة العثمانيّة حملة عسكريّة ثالثة؛ لفكّ الحصار عن القوّات المحاصرة بقيادة يوسف باشا في مدينة الشطرة، وبعد عزله استدعته إلى بغداد لغرض محاكمته، وكلّفت القائد محيي الدين باشا بالتوجّه إلى مدينة الشطرة، ونتيجة لذلك تحرّكت الحملة العسكريّة في الأوّل من أيّار عام ١٩١٠ عن طريق الكوت مع باخرتين كبيرتين وعدد من الزوارق الصغيرة، تحمل معها معدّاتها العسكريّة الضخمة، وانضّمت لها العشائر الموالية التي خاضت معارك مع العشائر، وتمكّنت من فرض سيطرتها، وحقّقت بعض الانتصارات، ومكثت في الشطرة لمدّة شهر كامل، وبفضل هذه القوّات عاد الهدوء والاستقرار إلى المدينة[١].

إنّ والي البصرة سليمان نظيف بك لا توجد لديه صلاحيّات عسكريّة إلّا عند والي بغداد، فقد كانت المعارك مستمرّة في لواء المنتفق في مدن الشطرة والغراف عند وصول الوالي ناظم باشا لولاية بغداد في ٥ أيّار ١٩١٠، وقد تمكّنت تلك القوّات من تحقيق انتصارات على العشائر المنتفضة، أعلن زعماء القبائل في لواء المنتفق عن استعدادهم لدفع الديون المترتّبة عليهم للحكومة العثمانيّة، واستدعى ناظم باشا عددًا من زعماء القبائل البارزين من آل سعدون، ففي آب عام ١٩١٠ زاره أولاد مزيد بن ناصر السعدون؛ للتباحث حول الإجراءات الواجب تطبيقها في لواء المنتفق، وتبرّع بمبلغ (٥٠٠) ليرة من أجل تطوير الفيلق السادس، ثمّ زاره عبدالله بن فالح

= BOA. DH. ŞFR.. Nr. 662- 58/1. Tarih : 24 Mayis 1326 R (6 June 1910).

للمزيد من المعلومات حول معارضة والي البصرة استخدام العشائر الموالية للحكومة في العمليّات العسكريّة وكذلك وضّحت الوثيقة عزل يوسف باشا ينظر نصّ الوثيقتين في الملحق رقم (٦).

(١) شاكر حسين دمدوم الشطري، تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني، ص٢٢٠.

السعدون، وأيضًا تبرّع بمبالغ كبيرة، وفي أواخر أيلول عام ١٩١٠ استقبل ناظم باشا الشيخ سعدون باشا الذي وصل إلى بغداد على ظهر الباخرة مجيديّة، واجتمع معه على الإفطار ثمّ دعاه لزيارة معسكرات الجيش[١]، اتخذ ناظم باشا عدّة خطوات لمعالجة الأوضاع في اللواء ومنها:

الأولى: سحب جميع القوّات العسكريّة الموجودة في لواء المنتفق إلى بغداد.

الثانية: جباية الضرائب من الفلّاحين التي سبّبت عدم الاستقرار طوال المراحل السابقة، عالجتها الحكومة باستيفاء تلك الضرائب من التجّار مباشرة بدلًا من الفلّاحين، وهو ما جنّب الحكومة الاحتكاك مع الفلّاحين[٢].

الثالثة: بسبب الهزائم التي لحقت بالقوّات العسكريّة العثمانيّة، ومن أجل تحسين صورة الاتّحاديّين أمام المواطنين أصدر ناظم باشا أوامره لوالي البصرة سليمان نظيف بك لزيارة لواء المنتفق، وتفقّد أحواله، والاطّلاع على ما يحتاجه من الخدمات العامّة، فزار مدن اللواء الناصريّة والشطرة وسوق الشيوخ، واجتمع بشيوخ العشائر، وحثّهم على طاعة الحكومة، وأخذ منهم تعهّدًا بضرورة دفع المستحقّات الماليّة المتراكمة عليهم لسنتي ١٩٠٥، ١٩٠٦، ومساعدة القوّات الأمنيّة في الحفاظ على الأمن والهدوء، وأمر الوالي بتشكيل لجنة لتقدير الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامّة والخاصّة نتيجة لهجمات العشائر، وتعهّد شيوخ العشائر بإعادة الأسلحة

(١) موضي عبيد عبد الرحمن المطيري، نشاط الشيخ سعدون السعدون في لواء المنتفق وعلاقته بالحكومة العثمانية ١٩٠٨- ١٩١١، مجلة آداب البصرة العدد (٧٧)، ٢٠١٦، ص١١٧.

(٢) خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية ١٩٠٨–١٩١٨، ص١٣٩.

التي تـمّ الاسـتيلاء عليهـا خـلال العمليّـات الحربيّـة[١].

اعتقد الوالي ناظم باشا أنّ خير وسيلة لمكافحة تلك الفتن والانتفاضات القبليّة هو حصوله على عون رجال الدين وتأييدهم بحصوله على فتاوى بذلك، وكان يرغب بإضفاء الصفة الشرعيّة على تحرّكاته العسكريّة، كتب إلى علماء السنّة والشيعة بإصدار فتاوى تحرّم الاقتتال بين العشائر، وشيوع ظاهرة السلب والنهب، وهي ما كانت تعرف عندهم بـ (الغزو) التي عدّها علماء الدين عادة جاهليّة ومخالفة للتعاليم التي جاء بها الإسلام، ممّا يترتّب عليها قتل الناس، وأفتى رجال الدين بقتل المجاهر بالظلم وأخذ أموال الناس علانية[٢]. وكان من العلماء السنّة محمّد سعيد الزهاويّ، وعبد الرحمن النقيب، وغلام رسول الهنديّ، ومحمّد نافع الطبقجليّ، وعبد الوهّاب النائب، ومحمّد سعيد النقشبنديّ، ومحمّد شكري الآلوسيّ، ومن العلماء الشيعة الذين قدّم لهم طلب الاستفتاء كاظم الخراسانيّ، عبد الله المازندرانيّ، محمّد القزوينيّ، محمّد إسماعيل الصدر[٣].

لا يمكن للعامل الدينيّ وحده أن يكون رادعًا للعمليّات الحربيّة التي تقوم بها العشائر منذ عقود طويلة، لذا أمر الوالي ناظم باشا بسحب جميع القطعات العسكريّة في مناطق العراق المختلفة، وإدخال أفرادها في معسكرات تدريب صارمة وتجهيزها

(١) شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية، ص٢٥٥؛ موضي عبيد عبد الرحمن المطيري، المصدر السابق، ص١١٧.

(٢) عبد الكريم محمود غرايبه، مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠- ١٩١٨، ج١، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٠، ص٢٣٢؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ١٨٧٦-١٩١٤، ج٣، بغداد . ١٩٧٢، ص١٧٧.

(٣) سعد عبد الواحد عبد الخضر، الوالي ناظم باشا أعماله إصلاحاته في بغداد ١٩١٠- ١٩١١، مجلة دراسات تربوية، العدد (٢٥)، كانون الثاني ٢٠١٤، ص١٧٨؛ عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة ١٨٦٩- ١٩١٧، ط٢، بيروت، ١٩٩٩، ص١٨٧.

بالمعدّات العسكريّة الحديثة، بعدها أرسل دعوة إلى زعماء القبائل والوجهاء في مختلف مناطق العراق، وأطلعهم على فتاوى رجال الدين، وبعث دعوة مماثلة لممثلي الدول الأجنبيّة المقيمين بالعراق لحضور استعراض مهيب للقطعات العسكريّة في مختلف صنوفها. إنّ هذا الإجراء الذي أقدم عليه ناظم باشا أراد من خلاله اطّلاع زعماء القبائل الذين كانوا يثيرون الفتن والاضطرابات على قوّة وإمكانات القوّات العسكريّة التي تمتلكها الدولة، وبإمكانها التحرّك في أيّة منطقة تحصل بها حركات مسلّحة ضدّ الحكومة العثمانيّة، وتمكّن ناظم باشا أن يمارس سياسة الترهيب، وفي غضون بضعة أشهر من تولّيه المسؤوليّة الإداريّة لولاية بغداد، فقد نشر الأمن والاستقرار في جميع مناطق العراق، فضلًا عن الإصلاحات الأخرى التي قام بها في العراق[1].

(١) سعد عبد الواحد عبد الخضر، المصدر السابق، ص١٧٩.

المبحث الثاني: عشائر لواء العمارة

يتبع لواء العمارة من الناحية الإدارية إلى ولاية البصرة، يحدّه من جهة الشمال قضاء الكوت وقسم من الحدود الفارسيّة، ومن جهة الغرب لواء المنتفق، ومن جهة الشرق الحدود الفارسيّة، ومن جهة الجنوب لواء البصرة[١].

يقسّم لواء العمارة من الناحية الإداريّة إلى خمسة أقضية، قضاء العمارة وهو مركز اللواء، وقضاء شطرة العمارة (قلعة صالح)، وقضاء المجرّ الكبير، وقضاء عليّ الغربيّ، وقضاء الكحلاء[٢]. يجري نهر دجلة في وسطها ويروي أراضيها وتتفرّع منه أنهار كثيرة تتّجه إلى غرب وشرق هذه المنطقة، واستفادت من الأنهار الواصلة إليها من عربستان وجبال بشتكوه مثل نهر الطيب ونهر دويريج، فيرويان قسم من أراضي لواء العمارة، وبعدها يصبّان في الهور الواقع شرق العمارة[٣].

استوطنت في المنطقة عدد من العشائر منها أربع قبائل رئيسة ولكلّ منها أفخاذ معلومة وقبائل ثانويّة، أمّا الرئيسة فهي آلبو محمّد وبنو لام وآل إزيرج وآلبو درّاج، وأمّا الثانويّة فهي السودان والسراي والسواعد والبهادل، كوّنت تلك العشائر مع بعضها اتّحادات سمّيت بالقبيلة، وعرفت تلك المناطق بأسماء القبائل التي تقطنها

(١) عبد الكريم النداوي، تاريخ العمارة وعشائرها، بغداد، ١٩٦١، ص١٧.

(٢) فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨ - ١٩١٤، الموصل، ١٩٧٥، ص٤٨.

(٣) ميرزا حسن خان، البصرة تاريخها - عشائرها - حكامها - عُلماؤها، ترجمة: خالد محمد عمر، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص١٣١.

وأبرز تلك الاتّحادات اتّحاد قبيلة بني لام وقبيلة آلبو محمّد[١].

قبيلة بني لام:

وهي من العشائر الطائيّة التي استوطنت العراق قبل الإسلام، وكانت أراضيها (ديرتها) واسعة جدًّا، وأخذت تتقلّص تدريجيًّا، فكانت تقطن على ضفّتي نهر دجلة، ففي الجهة اليمنى من النهر كانت تتنقل بين الشطّ والحيّ والعمارة. أمّا على الضفّة اليسرى فكانت تتنقّل بين المنطقة الواقعة بين الحويزة والكوت[٢].

إنّ تشكيل قبيلة بني لام في الشمال الشرقيّ من مدينة العمارة كان يمثل تحدّيًا كبيرًا للسلطات الحكوميّة من خلال بسط سيطرتها ونفوذها على الطريق النهريّ الواصل بين ولايتي البصرة وبغداد، أخذت بالتوسّع شرقًا وغربًا على ضفّتي نهر دجلة حتّى وصلت بتوسّعها إلى مشارف ولايتي البصرة وبغداد، وعلى إثر ذلك جهّزت الحكومة العثمانيّة حملاتها العسكريّة؛ لفرض سيطرتها على الأراضي التي كانت تحت سيطرة قبيلة بني لام، إلّا أنّها فشلت، ولم تتمكّن من بسط نفوذها إلّا في عام ١٨٦١ [٣].

قبيلة آلبو محمّد:

يرجع تسمية القبيلة إلى مؤسّسها محمّد بن سعد بن مروّح (العزاويّ) الزبيديّ، وعلى إثر النزاع الذي حصل بينه وبين ابن أخيه منصور بن جارح بن سعد بن مروّح،

(١) عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانيّة تجاه عشائر العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص٢٧.

(٢) حسين محمد القهواتي، الحياة الاجتماعية بحث منشور ضمن كتاب (حضارة العراق)، ج١٠، بغداد، ١٩٨٥، ص١١٦.

(٣) جبار عبد الله الجويبراوي، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، بغداد، ١٩٨٩، ص٩٩.

نزح من شمال شرق بغداد في عام ١٥١٢، فاستقرّ في إحدى قرى المجرّ الكبير التابعة للواء العمارة في بيت أحد شيوخها يسمّى فرح، وترجع إليه تسمية عشيرة الفريحات، وهي الآن إحدى عشائر قبيلة آلبو محمّد[١].

كانت قبيلة آلبو محمّد تقطن إلى الجنوب من قبيلة بني لام، وتقع أراضيها إلى جانب نهر دجلة الأيسر من بداية صدر نهر المجرّيّة حتّى نهاية حدود العمارة من الجهة الجنوبيّة، وعلى جانب نهر دجلة الأيمن ابتداءً من نهر المجرّيّة الكبير ثمّ جانبي المجرّ الكبير وتفرّعاته حتّى تنتهي بالأهوار الفاصلة بين ألوية البصرة والمنتفق والعمارة، وتمتدّ أراضي قبيلة آلبو محمّد على جانبي نهر الكحلاء وتفرعاته من بداية نهر (الحسيكيّ) وتمتدّ هذه الأراضي باتّجاه الشرق حتّى الحدود الإيرانيّة[٢].

تعدّ قبيلة آلبو محمّد الموجودة في لواء العمارة ثاني أكبر قبيلة في هذه المنطقة، التي أعلنت معارضتها للسلطات العثمانيّة، وقامت بشهر السلاح بوجهها، وامتنعت عن دفع الضرائب وشكّلت حالة من عدم الاستقرار في هذه المنطقة المهمّة من ناحية موقعها على طرق المواصلات النهريّة التجاريّة بين ولايتي البصرة وبغداد، ووسّعت من سيطرتها حتّى أصبحت تمتدّ من البتيرة حتّى القرنة، وكانت تعيش حياة شبه حضريّة[٣].

---

(١) شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية، ص٢٠؛ عبد الكريم النداوي، المصدر السابق، ص٤٧- ٤٨.

(٢) جبار عبد الله الجويبراوي، المصدر السابق، ص١٢٢؛ عبد الكريم النداوي، المصدر السابق، ص١٩.

(٣) حسين محمد القهواتي، الحياة الاجتماعية بحث ضمن كتاب (حضارة العراق)، ج١٠، ص١١٦-١١٧؛ جبار عبد الله الجويبراوي، المصدر السابق، ص١٠٨.

اختلفت سياسة العثمانيّين في توزيع الأراضي الزراعيّة من منطقة إلى أخرى، ففي لواء العمارة الذي كانت معظم أراضيه أراضي سنيّة، تعود ملكيّتها للسلطان عبد الحميد الثاني، وهي من أخصب الأراضي في جنوب العراق[١]، تميّزت هذه المنطقة بوفرة المياه، لذلك اشتهرت بزراعة الأرزّ؛ لأنّ أغلب أراضيها مغمورة بالمياه، ممّا شكّل فائضًا في الإنتاج، الأمر الذي دفعها إلى تصدير الفائض إلى المناطق البعيدة. أمّا زراعة الحبوب الأخرى كالقمح والشعير فكان على نطاق ضيّق جدًّا، ومن خلال الالتزام تقوم الدولة بتوزيع تلك الأراضي على شكل مقاطعات، وتؤجّرها على أشخاص يعرفون بالملتزمين لمدّة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات[٢]، وأثناء مدّة الالتزام تحصل الكثير من المشاكل بين الطرفين، وغالبًا ما تلجأ الحكومة إلى عزل الملتزم بعد تسديد ما يترتّب عليه من ديون، وتقوم الحكومة بمصادرة مقاطعته، وتعرضها للمزايدة من جديد، ولم تتوقّف إجراءات الحكومة عند هذا الحدّ بل تقوم بمصادرة أملاكه الأخرى، وتلك الممارسات التي كانت تمارسها الحكومة العثمانيّة ليس من السهل تقبّلها من الملتزم، وهو ما دفعه إلى إعلان عصيانه ضدّ مصالح الحكومة، وقيامهم بقطع الطريق النهريّ المارّ بتلك المناطق، ممّا يولّد حالة عدم استقرار، الأمر الذي جعل الدولة تضطر لاستخدام القوّة العسكريّة في إعادة الهدوء والاستقرار، وتلجأ أيضًا إلى تسويات مؤقّتة حفاظًا على مصالحها، ومنها دون التعرّض للطريق التجاريّ بين البصرة وبغداد[٣].

اتّخذت السلطات الحكوميّة إجراءات مغايرة في عهد الاتّحاديّين عمّا كانت تمارسها

(1) (Burcu Kurt. “Meşihat Usulü”nün İlgası: II. Meşrutiyet Dönemi Basra Vilayetinde Toprak Reformu Teşebbüsleri. S.227.

(٢) جبار عبد الله الجويبراوي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٣) ميرزا حسن خان، المصدر السابق، ص١٣١.

في السابق مع الحركات العشائريّة المسلّحة وإيجاد التسويات المؤقّتة، واضطرّت الحكومة إلى تطبيق سياستها على محورين:

المحور الأوّل: هو عدم تجديد التزام المقاطعات الزراعيّة التي كانت ممنوحة لكبار زعماء القبائل، وكانت الحكومة تهدف من سياستها هذه هو أضعاف سيطرة ونفوذ هؤلاء الزعماء، ومنحها إلى أشخاص آخرين من الأسر البارزة في القبيلة أو من أقربائهم، وإنّ هذا الإجراء الذي أقدمت عليه الحكومة فتح المجال واسعًا للصراعات الداخليّة بين أفراد القبيلة الواحدة، ممّا عدّها البعض فتنة أرادت بها الحكومة إضعاف تلك القبائل، وهي ما تعرف بسياسة (فرّق تسد)[١].

المحور الثاني: مارست حكومة الاتّحاديّين الأساليب أنفسها التي كانت تمارسها الحكومات السابقة، وهي استخدام القوّة العسكريّة من خلال تجهيزها للحملات العسكريّة الكبيرة، مع انضمام بعض العشائر المتحالفة مع الحكومة ضدّ العشائر المنتفضة، وكانت قضية توزيع المقاطعات في لواء العمارة مصدرًا للمشاكل التي كانت تواجهها الدولة العثمانيّة مع زعماء القبائل البارزين وتحديدًا قبيلة بني لام وآل بو محمّد، وهما من القبائل الكبيرة في لواء العمارة. ففي آذار عام ١٩٠٩ – وهو موعد تجديد التزام المقاطعات– قامت هذه القبائل بمعارضة السلطات الحكوميّة، واستخدمت تلك القبائل القوّة بهدف الحصول على المقاطعات التي كانت بحوزتهم من خلال تجديد عقد الالتزام[٢].

(١) شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية، ص٢٦٥.

(2) BOA. DH. EO.. Nr. 547- 35/ 4. Tarih: 9 Rebîulevvel 1327 (30 March 1909).

للمزيد من المعلومات حول تجدّد الخلافات بين العشائر والحكومة وتجديد التزام المقاطعات ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (٧).

لقد كانت مقاطعة المجرّ الكبير التي تقع جنوب مدينة العمارة ملتزمة للشيخ صيهود المنشد شيخ آلبو محمّد لمدّة ثلاث سنوات، تنتهي في عام ١٩١١، وبعد وفاته تولّى ابنه عبد الكريم شؤون المقاطعة، وكتب إلى والي البصرة أن يحتفظ بالمقاطعة إلى نهاية مدّة الالتزام، وتسديد مستحقّات السنة الأولى التي كانت في حوزة والده، فوافق الوالي في بداية الأمر على هذا المقترح، إلّا أنّه عدل عن موقفه بعد تدخّل بعض الشيوخ الذين كانوا يرغبون بالحصول عليها، ورفض الوالي طلب أخيه فالح الصيهود بتجديد عقد مقاطعتي الحفّارة والكسرة والتي تنتهي مدّة التزامهما في عام ١٩٠٩، وقد تسبّبت مواقف الوالي الرافضة إلى استياء من زعماء آلبو محمّد والعشائر المتحالفة معهم[١].

أمّا المقاطعات الواقعة شمال مدينة العمارة التي كانت قد التزمت للشيخ غضبان البنّيه وبعد نهاية مدّة التزامها رفضت الحكومة تجديد التزام تلك المقاطعات، ومنحتها للشيخ فهد الغضبان، ممّا أثار استياء الشيخ غضبان البنّيه وعلى إثر هذا القرار قامت عدد من العشائر المتحالفة مع الشيخ غضبان بإعلان معارضتها من خلال قيامها بأعمال تخريبيّة هدّدت بها مصالح الحكومة العثمانيّة والدول الأجنبيّة بعد قطع الطريق النهريّ المارّ بتلك الأراضي، ممّا أثّر سلبًا في حركة التجارة والنقل بصورة عامّة، وقد دفعت هذه الأعمال القنصل البريطانيّ رامزي (Ramsay) في بغداد (١٩٠٦ – ١٩٠٩) للتدخل لدى السلطات الحكوميّة من أجل توفير الحماية للطرق النهريّة المارّة بتلك المناطق[٢].

---

(١) شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية، ص٢٦٧.

(٢) خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية (١٩٠٨ – ١٩١٨)، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ، ص١١٦.

وقامت الحكومة في هذه المرحلة بجباية الضرائب الموسميّة من الملتزمين، إذ شهد هذا الموسم انخفاضًا في الإنتاج الزراعيّ لمحاصيل الحبوب بسبب شحّة الأمطار، الأمر الذي دفع السلطات الحكوميّة إلى فرض الحظر، ومنع تصدير تلك المحاصيل عن طريق ميناء البصرة إلى الخارج ابتداءً من أيلول عام ١٩٠٩، واستمرّ هذا الحظر إلى أواسط حزيران من العام ١٩١٠ [١].

وبناءً على أوامر الباب العالي جهّزت الحكومة العثمانيّة حملة عسكريّة كبيرة في أيّار عام ١٩٠٩ باستنفار القوّات الأمنيّة وقيادة الفيلق السادس بقيادة يوسف باشا قائد القوّة الإصلاحيّة، مع تعاون القوّات العشائريّة الموالية للحكومة بعد أن تدهورت الأوضاع الأمنيّة في لواء العمارة، ممّا أثّر في مصالح الدولة العثمانيّة ومصالح الدول الأجنبيّة بعد تعرّض الطرق النهريّة لعمليّات قطع مستمرّة. وهذا الأمر شكّل تحديًّا كبيرًا للعهد الجديد[٢]، وقد تمكّنت القوّات العسكريّة من تحقيق انتصارات على العشائر المنتفضة وألحقت حملة يوسف باشا خسائر فادحة بالعشائر المتحالفة مع قبيلة بني لام كالسواعد وآل إزيرج والسودان، وإنهاء حركتها المسلّحة بفرار قادتها وهما غضبان البنّيه وعبد الكريم وفالح الصيهود إلى الأهوار الواقعة قرب الحويزة في الأراضي الفارسيّة[٣].

---

(١) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩- ١٩١٤، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٥٢.

(2) (BOA. DH. MKT.. Nr. 2807-92/ 3. Tarih: 18 Rebîülâhir 1327 (8 May 1909).

للمزيد من المعلومات حول الحملة العسكريّة التي أمر الباب العالي بتجهيزها بعد تدهور الأوضاع. ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (٨).

(3) (BOA. DH. MKT.. Nr. 2806-10/ 3. Tarih: 17 Rebîülâhir 1327 (7 May 1909);

أوردت جريدة (الرقيب) في عددها الصادر في ١٥ نيسان عام ١٩٠٩ خبرًا مفاده أنّ الحملة العسكريّة بقيادة يوسف باشا تمكّنت من القضاء على مشيخة الشيخ غضبان البنّيه، وذكرت في العدد نفسه أنّ والي البصرة محمّد عارف بك المارديني قام بإسقاط الحقوق المدنيّة عن الشيخ غضبان البنّيه وأفراد أسرته وابناء أخيه فالح وبلاسم، وقام الوالي بمصادرة الأراضي التي كانت بحوزتهم، وإعادة توزيعها على شيوخ آخرين من أقربائهما من قبيلة بني لام[١]، فقد مُنحت مقاطعة (ثلثين) للشيخ دويريج والشيخ جوي آل لازم، ومُنحت مقاطعة الجزيرة للشيخ شبيب آل مزبان التي كانت تحت تصرّف الشيخ غضبان البنّيه، ومُنحت المقاطعات التي كانت بعهدة الشيخ صيهود وأولاده فالح وعبد الكريم، وهي مقاطعة كميت وعليّ الغربيّ إلى الشيخ فهد القمندار، ومُنحت مقاطعة الكصّة الغربيّ إلى الشيخ محمّد الحطّاب شيخ آلبودرّاج، ومنحت الشيخ نجم العبد الله أحد مشايخ آلبو محمّد مقاطعة الكصّة الشرقيّ جنوب العمارة[٢]، ونقلت جريدة (التهذيب) في عددها الصادر في ١ حزيران عام ١٩٠٩ بـ «أنّ والي البصرة محمّد عارف بك المارديني، عزل الشيخ غضبان البنّيه عن مشيخة بني لام وكذلك أولاد صيهود فالح وعبد الكريم عن مشيخة آلبو محمّد، كما قامت الحكومة بفسخ جميع المقاطعات التي كانت بحوزتهم وحجزت أموالهم»[٣].

خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية ١٩٠٨ – ١٩١٨، ص١٣٠؛ جبار عبد الله الجويبراوي، المصدر السابق، ص١١٥؛ لمى عبد العزيز مصطفى، المصدر السابق، ص٥١. للمزيد من المعلومات حول هروب قادة الانتفاضات العشائريّة في لواء العمارة ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (٩).

(١) الرقيب، العدد (١٣)، ٢٤ ربيع الأول ١٣٢٧هـ / ١٥ نيسان ١٩٠٩، ص٢.

(٢) جبار عبد الله الجويبراوي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٣) نقلاً عن : عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، بغداد، ١٩٥٦، ص٢٣٥.

ومن خلال تلك العمليّات العسكريّة تمكّنت الحكومة العثمانيّة من إعادة الهدوء والاستقرار إلى ربوع لواء العمارة إلى نهاية عام ١٩٠٩، إلّا أنّ هذه المرحلة لا تخلو من بعض الأعمال التخريبيّة التي تحدث بين آونة وأخرى، كقطع خطوط التلغراف المارّة بتلك الأراضي التي تربط بين ولايتي البصرة وبغداد، الأمر الذي دفع بعض التجّار المحلّيّين والأجانب والمقيمين الذين تضرّرت مصالحهم من تلك الأعمال بالقيام بتقديم بعض الشكاوى لوالي البصرة سليمان نظيف بك، الذي تعهّد من جانبه بإرسال حملة عسكريّة لإصلاح الخطّ ومعاقبة الجناة، إلّا أنّ هذا الإجراء لم ينفّذ، ممّا دفع السلطات الحكوميّة في ولاية بغداد من تشديد إجراءات الحراسة على المدن الواقعة على طول الطريق على نهر دجلة[١].

إنّ هذه الإجراءات التي قامت بها الحكومة بإعادة توزيع المقاطعات على أقرباء الشيوخ الهاربين لم يتوافق مع سياسة الوالي سليمان نظيف بك، الذي عدّ توزيع المقاطعات في لواء العمارة بهذه الطريقة لا يؤدّي إلى حلّها، وإنّما يزيد من تفاقم تلك المشكلة، وكانت آراء الوالي سليمان نظيف بك مماثلة لآراء حكومة الاتّحاديّين، التي تتمثّل بتقسيم تلك المقاطعات إلى قطع صغيرة وتوزيعها على الفلّاحين الصغار؛ من أجل تحسين الأرض والاهتمام بها، ووضّح رؤيته إزاء تلك الأوضاع التي عاشها. وذكر أنّ ما لم يمنح الناس الحقّ في التصرّف في الأرض فإنّ علاقتهم بالدولة لا يمكن أن تكون مستقرّة ومبنيّة على التفاهم[٢].

---

(١) خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية ١٩٠٨ – ١٩١٨، ص١٣٦ – ١٣٩؛ لمى عبد العزيز مصطفى، المصدر السابق، ص٥٢.

(2) Quoted in : Burcu Kurt. Irak'ta "Muktedir" ve "Müşteki" Bir İttihatçı: Süleyman Nazif Bey'in Basra Valiliği. Akademik İncelemeler Dergisi (Journal of Academic Inquiries) Cilt/ Volume: 7. Sayı/Number: 2. Yıl/=

وأضاف الوالي سليمان نظيف بك من خلال توضيح سياسته: مهما امتلكت الدولة من عدد من الجنوُد الذين أرسلوا لإعادة الاستقرار وتأهيل لواء العمارة فإنّه لم يكن من الممكن الحفاظ على النظام العامّ والتوصّل إلى حلّ طالما ظل هذا الوضع سائدًا، ولهذا السبب ذهب الوالي سليمان نظيف بك بضرورة توزيع تلك المقاطعات في لواء العمارة على الفلّاحين، وتوطينهم في مناطقهم، وبهذه الطريقة يُربط السكان بالأرض، وبالتالي يزداد ولاؤهم للدولة[1]، ومن هذا المنطلق كان الوالي سليمان نظيف بك قد اقترح أن يعطى كلّ بيت ما يقارب (٥٠) فدّانًا، ومن يدفع أقساطها لمدّة عشر سنوات مع الزيادة، أمّا ما يتعلّق بمسألة الخدمة العسكريّة التي كانت تشغل أذهان الكثيرين من أبناء تلك المناطق رأى الوالي أنّه بالإمكان التغلّب عليها من خلال تأخيرها لمدّة عشر سنوات[2].

ومن اهتماماته الأخرى تجاه القبائل أنّه كان يرغب بإقامة مجمّعات حضريّة لاستقرار تلك القبائل بعد إزالة الأسلحة من أيديهم، وذكر (أن الحل الوحيد للحضارة البدوية هو ربط البدوي بالأرض، ولم يكن تواجده شكليًّا كالعادة، بل حيًّا مرتبطًا بالأرض، ولكي يتم انتزاع السلاح من يد البدوي بشكل كامل، لا بد من إعطاء تلك اليد أداة مزدوجة وهي محراث الزراعة)[3]، فقد عرف عن الوالي سليمان نظيف بك بأنّه كثيرًا ما

= Year: 2012. S.166.

(1) BOA. DH. ŞFR.. Nr. 662- 147/1 . Tarih: 26 Nisan 1326 R(8 May 1910).
للمزيد من المعلومات حول سياسة سليمان نظيف بك حول توزيع الأراضي على الفلّاحين ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (١٠).

(2) Burcu Kurt. “Meşihat Usulü”nün İlgası: II. Meşrutiyet Dönemi Basra Vilayetinde Toprak Reformu Teşebbüsleri . S. 227.

(3) Ibid.

كان يشتكي لدى الباب العالي من عدم تنفيذ قرارات الحكومة المتعلّقة بمنح الأراضي للفلّاحين، وتوزيع المقاطعات على أقارب الشيوخ، والحقيقة أنّ عدم تنفيذ يوسف باشا لقرارات مجلس الولاية بشأن مناقصة المقاطعات قد تسبب بخلافات كبيرة بينه وبين الوالي سليمان نظيف بك[١].

كانت أوضاع لواء العمارة في عام ١٩١٠ يسودها الهدوء، واستمرّ حظر تصدير المحاصيل بسبب تدنّي نسبة الإنتاج كما كان في عام ١٩٠٩، وتزامنت هذه الأوضاع المتردّية التي مرّ بها لواء العمارة مع وصول الوالي ناظم باشا واليًا على بغداد في أيّار عام ١٩١٠، وبدأ بتطبيق سياسته تجاه القبائل، فقد منح عفوًا عن الشيوخ الهاربين، وهم: غضبان البنّيه شيخ بني لام وعبد الكريم وفالح الصيهود شيوخ آلبو محمّد، كما قام بإطلاق سراح الموقوفين لدى الحكومة العثمانيّة، وسحب القوّات العسكريّة الموجودة في لواء العمارة، وبالمقابل تعهّد زعماء القبائل بالمحافظة على الهدوء والاستقرار والوقوف إلى جانب الحكومة في تنفيذ واجباتها ودفع الضرائب المتراكمة عليهم[٢].

---

(1) BOA. DH. İD.. Nr. 182-14/ 62. Tarih: 6 Receb 1332 (30 May 1914).

للمزيد من المعلومات حول خلافات والي البصرة ويوسف باشا وعدم تنفيذه قرارات مجلس إدارة الولاية ينظر نصّ الوثيقة في الملحق رقم (١١).

(٢) لمى عبد العزيز مصطفى، المصدر السابق، ص٥٢.

الخاتمة

أبرز النتائج التي توصّلنا إليها من هذا البحث تركّزت على أنّ سبب تفاقم هذه المشاكل يعود إلى ضعف الدولة العثمانيّة من جانب، ومن جانب آخر اهتمامها بمصالحها الاقتصاديّة والماليّة من دون البحث عن طرق لتطوير القطاع الزراعيّ وإيجاد القوانين اللازمة لذلك، وعلى هذا الأساس تمكّنت العشائر من تكوين اتّحادات (تحالفات) قبليّة، وفرض سيطرتها على مناطقها، وكانت هذه المشكلة متجذّرة، وتعود إلى عهود سابقة، ولا يمكن معالجتها بقوانين مؤقّته وفي مدّة قصيرة. ثمّ بعد ذلك قرّرت حكومة الاتّحاديّين إجراء إصلاح زراعيّ واسع النطاق في ولاية البصرة، ولا سيّما في لواءي المنتفق والعمارة، وفي إطار هذا الإصلاح الذي كان يهدف إلى تمليك الأراضي الزراعيّة للفلّاحين، ونتيجة لهذا التمليك كانت الحكومة الاتّحاديّة تسعى إلى تمكين الفلّاحين من أن تكون لهم علاقة مباشرة وقويّة مع الدولة، وبهذه السياسة أرادت الدولة العثمانيّة تحقيق الاستقرار وتوطين السكان ونشوء مستوطنات حضريّة، إلّا أنّ خطط الإصلاح ولا سيّما الزراعيّ منها يحتاج إلى مزيد من الوقت ليُنفّذ، إلّا أنّ محاولات الإصلاح باءت بالفشل، وأنّ عدم تمكّن جمعيّة الاتّحاد والترقّي من كسر هذا النظام لأسباب لإداريّة واجتماعيّة واقتصاديّة من أهم عوامل فشل هذا المشروع، وأن هناك مفارقة كبيرة في سياسة الدولة في هذا الاتّجاه، فمنهم من يرى الاستمرار على النظام القديم، بينما رأى آخرون الشروع بإصلاحات جديدة، وأنّ هذه الخلافات أثّرت سلبًا في التوازن بين القبائل في المنطقة، لا سيّما لواءي المنتفق والعمارة.

الملاحق

الملحق رقم (١)

عارض الوالي سليمان نظيف بك سياسة التسامح الذي أبدته الحكومة المحلّيّة ضدّ سعدون باشا زعيم قبيلة المنتفق

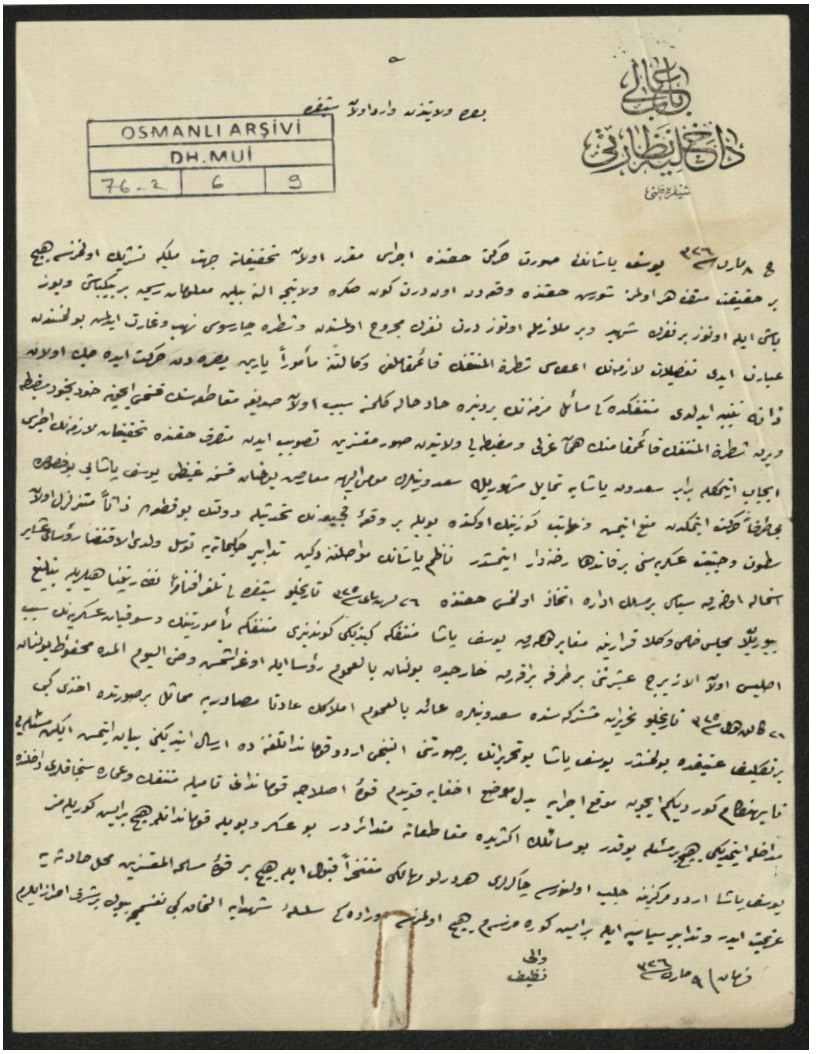

الملحق رقم (٢)

ردّ وزير الحربيّة إرساله كتاب إلى وزير الداخليّة حول إجراءات مصطفى باشا قائد القوّة الإصلاحيّة في المنتفق على إثر معارضة سليمان نظيف للحملات العسكريّة ضدّ العشائر المنتفضة وأعتقد أنّها لا تحقّق أهدافها

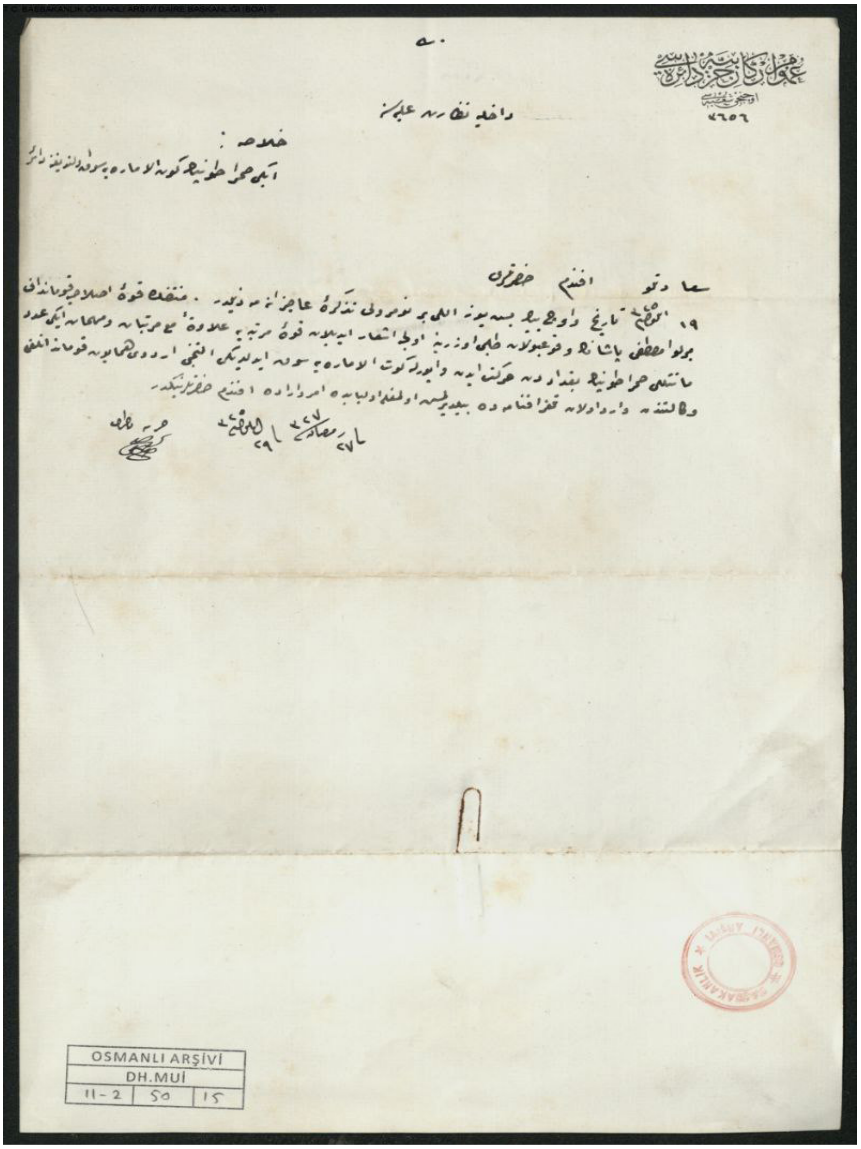

الملحق رقم (٣)

بعد الهزائم التي منيت بها القوّات الحكوميّة على يد العشائر في لواء المنتفق قامت بتجهيز حملة بقيادة يوسف باشا

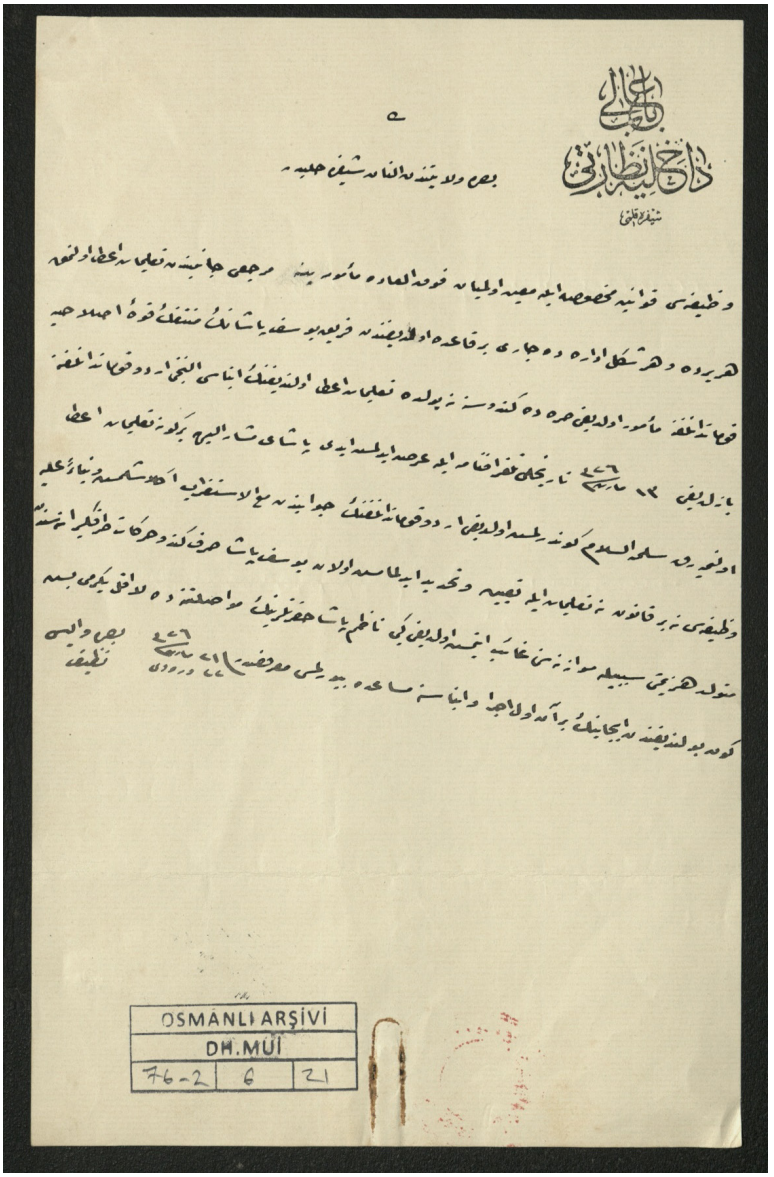

الملحق رقم (٤)

وثيقة توضّح تفاصيل حملة يوسف باشا التي تعرّضت للهزيمة على يد العشائر المنتفضة وتمّت محاصرتها

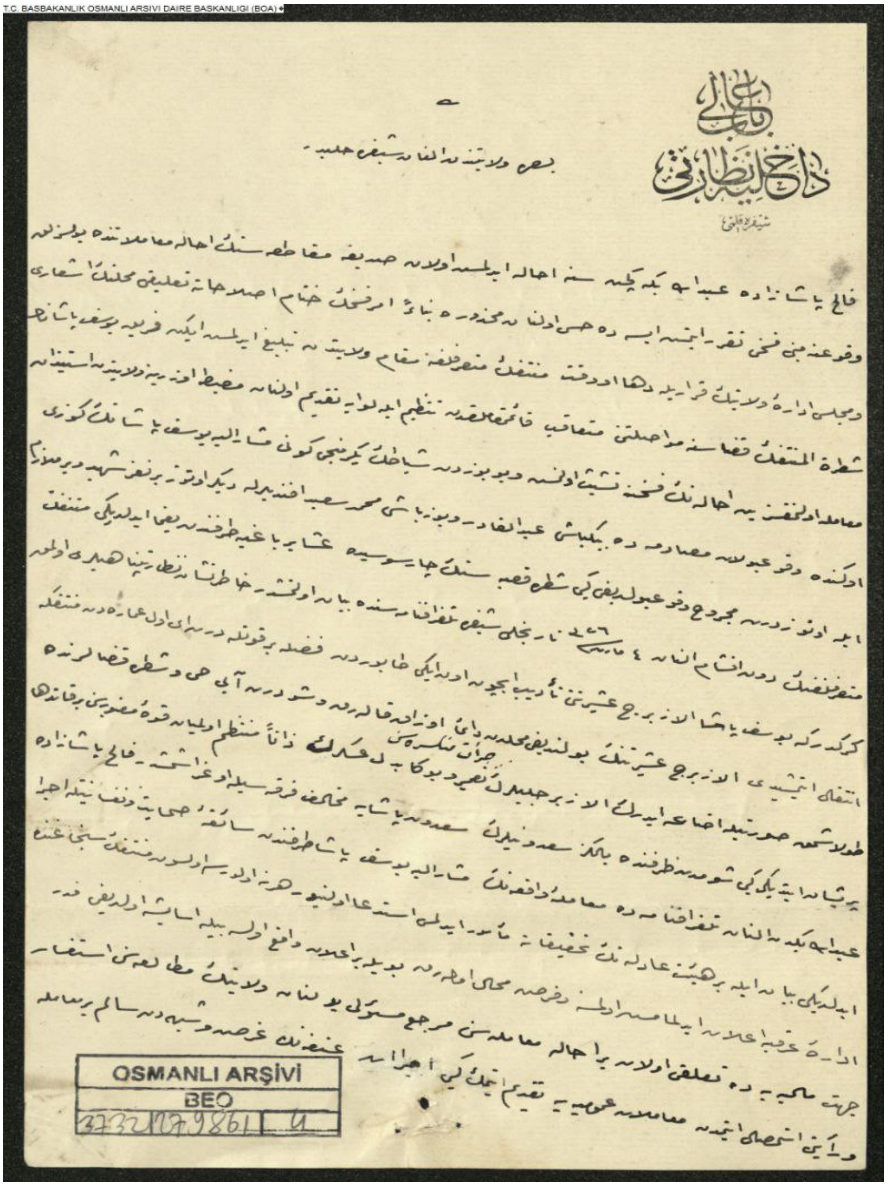

الملحق رقم (٥)

طبيعة الخلاف الذي حصل بين والي البصرة سليمان نظيف بك ويوسف باشا حول توزيع المقاطعات الزراعيّة

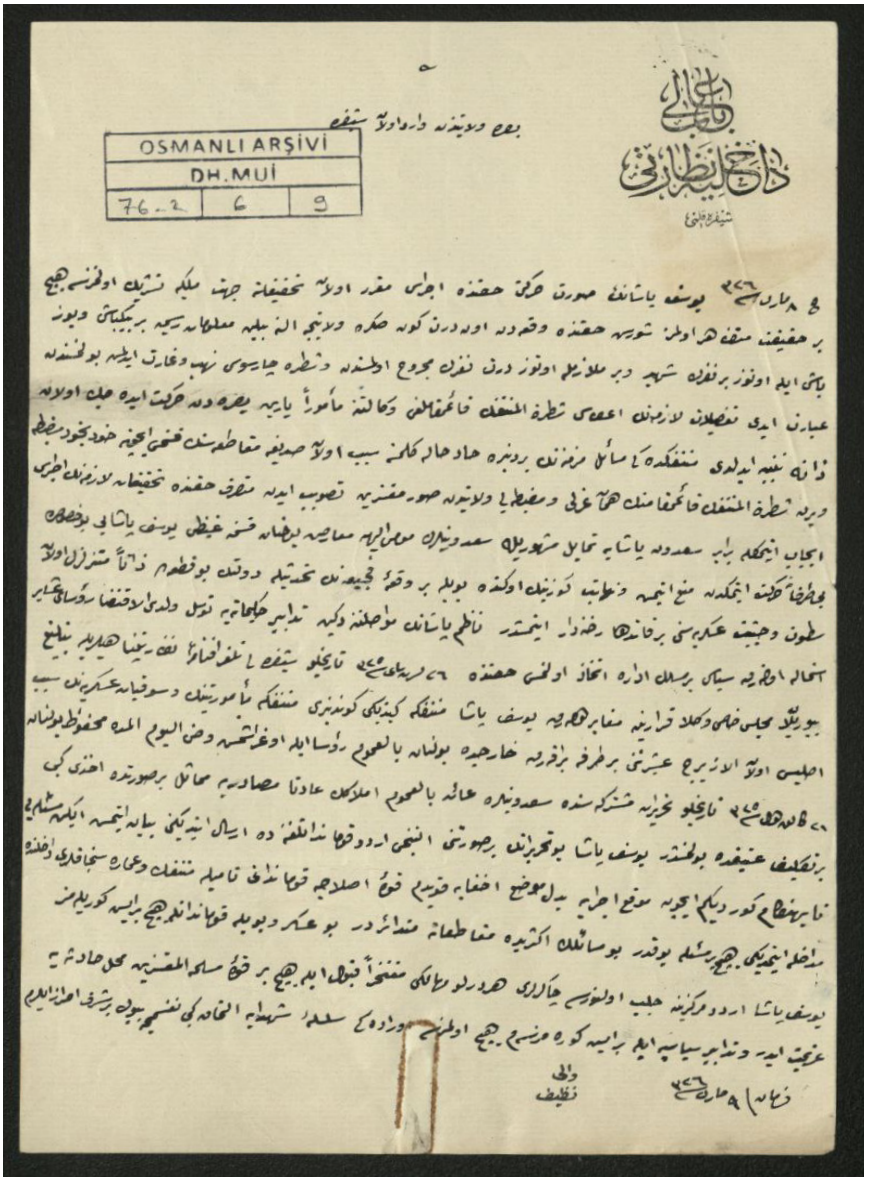

الملحق رقم (٦)

معارضة والي البصرة سليمان نظيف بك على استخدام العشائر الموالية للحكومة في العمليّات العسكريّة كذلك وضّحت الوثيقة عزل يوسف باشا

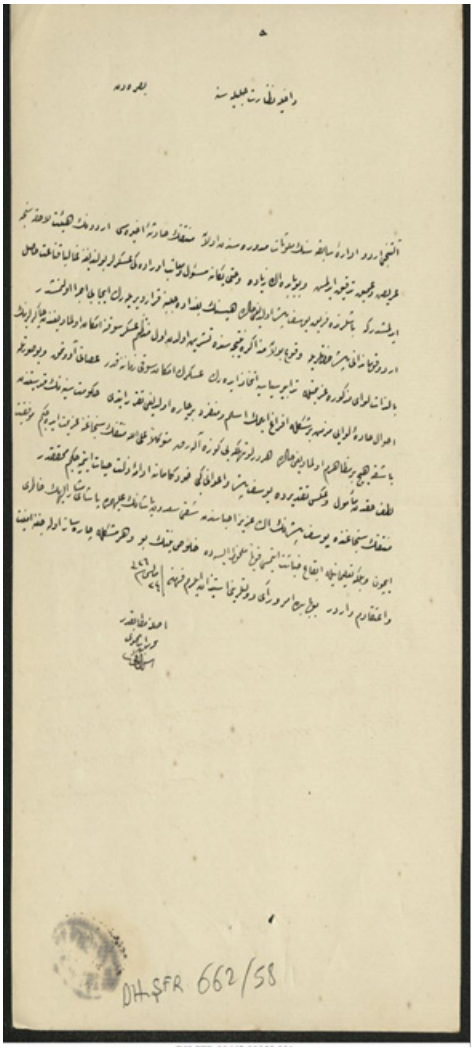

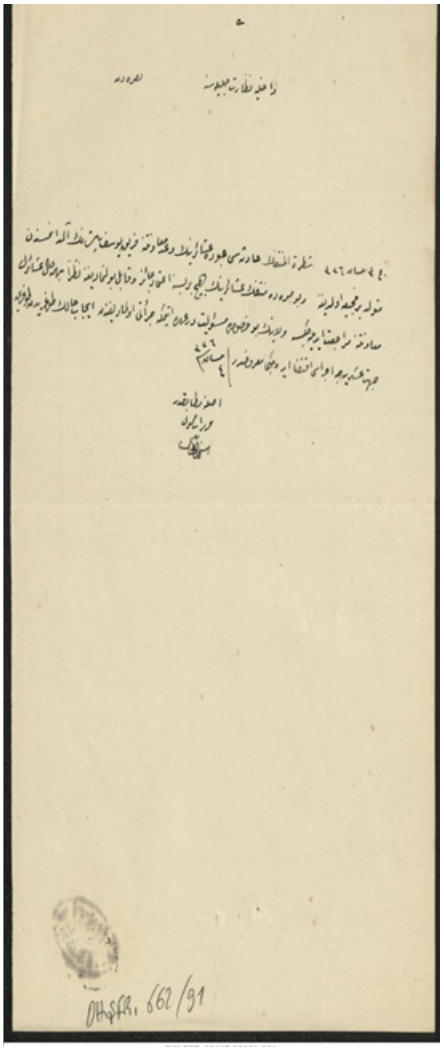

الملحق رقم (٧)

وثيقة توضّح تجدّد الاضطرابات بين الحكومة وعشائر لواء العمارة بعد أن رفضت الحكومة تجديد التزام المقاطعات

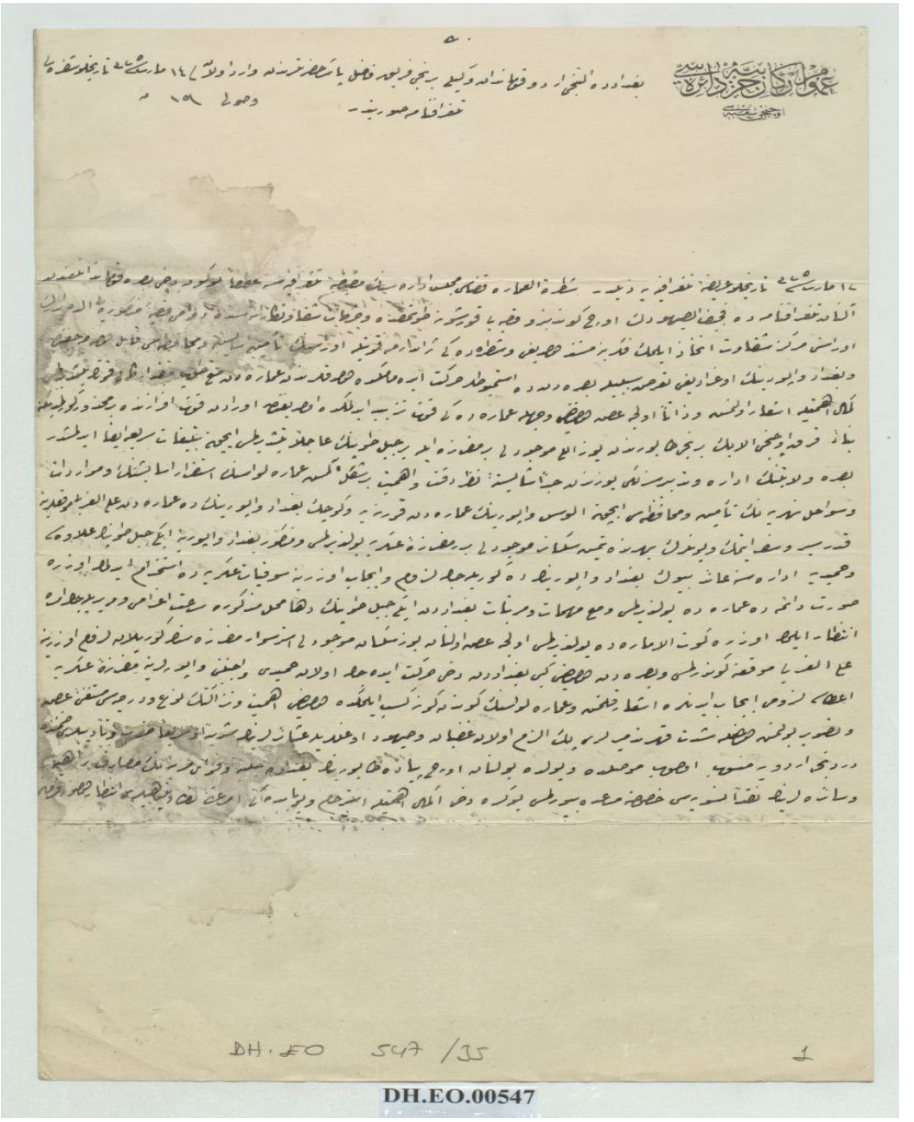

DH.EO.00547

الملحق رقم (٨)

بعد تدهور الأوضاع الأمنيّة في لواء العمارة أصدر الباب العالي أوامره بتجهيز حملة عسكريّة كبيرة في أيّار عام ١٩٠٩ ممّا أثّر في مصالح الدولة العثمانيّة ومصالح الدول الأجنبيّة

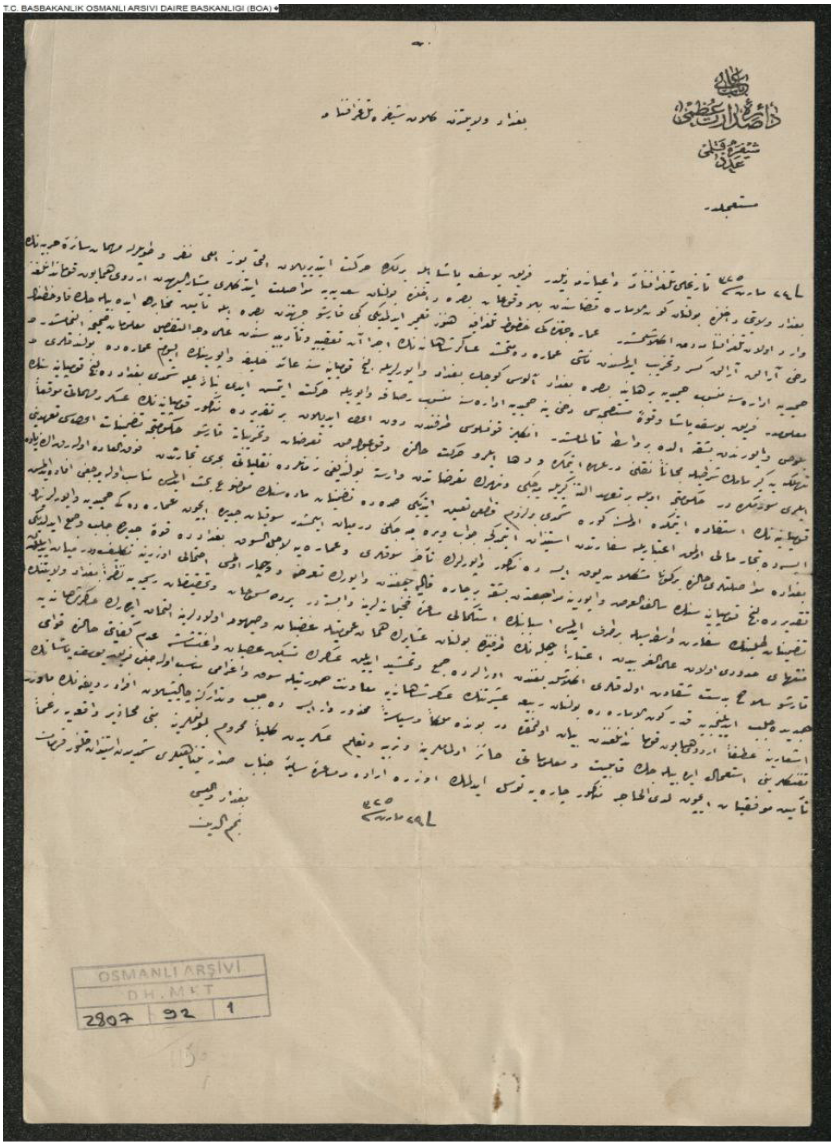

الملحق رقم (٩)

تمكّن حملة يوسف باشا من فرض السيطرة، وهروب قادة الانتفاضات إلى الأهوار الواقعة قرب الحويزة

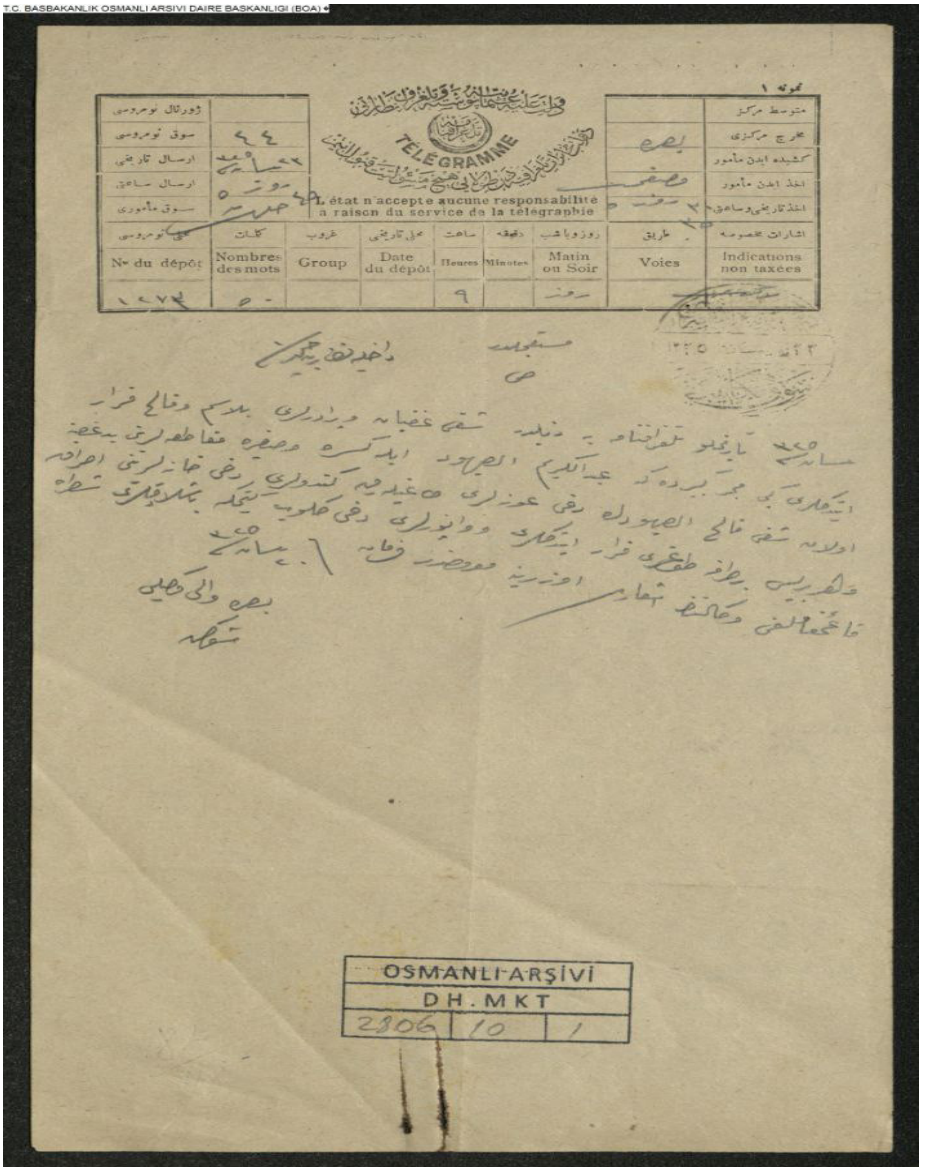

الملحق رقم (١٠)

تأكيد الوالي سليمان نظيف بك على سياسته، وهي لا يمكن فرض الأمن والاستقرار إلّا بتوزيع الأراضي الزراعيّة على الفلّاحين الصغار

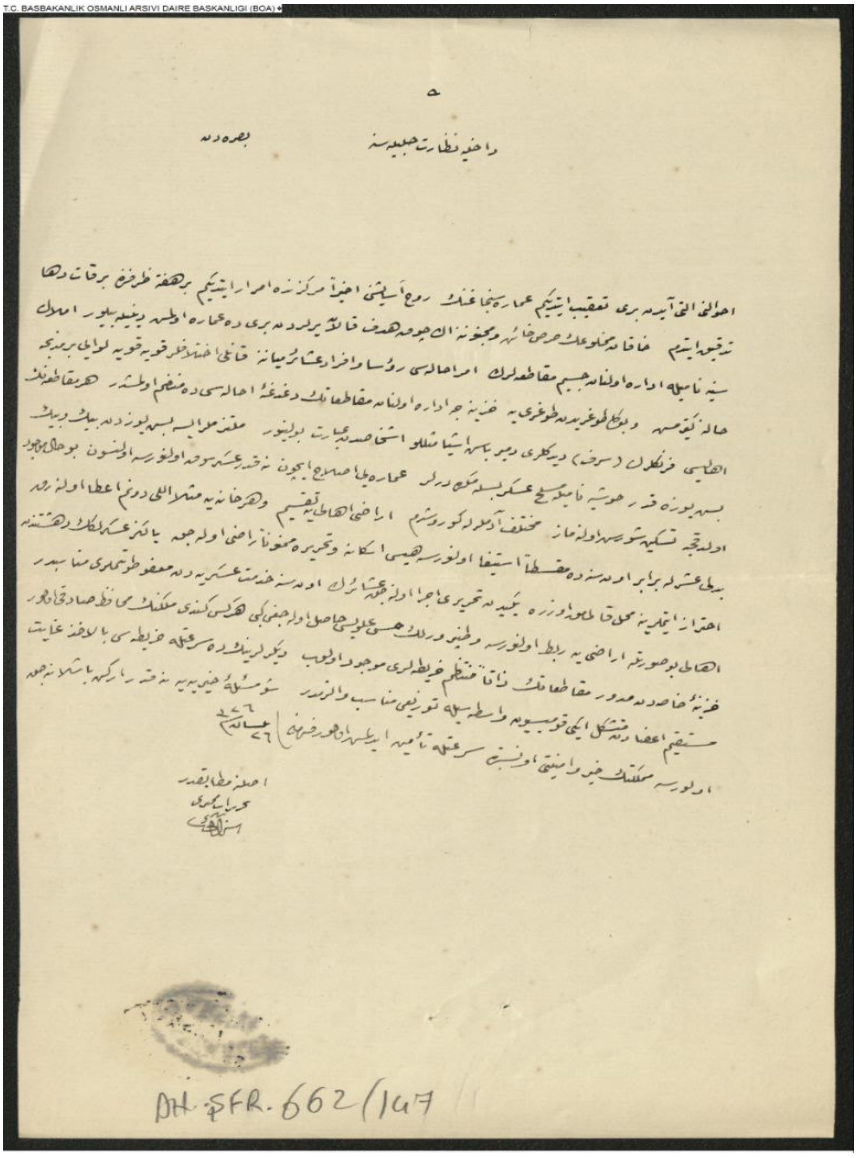
T.C. BASBAKANLIK OSMANLI ARSIVI DAIRE BASKANLIGI (BOA)

DH. SFR. 662/107

الملحق رقم (١١)

طبيعة الخلافات التي حصلت بين الوالي سليمان نظيف بك ويوسف باشا، وقيامه بتوزيع المقاطعات على أقارب الشيوخ، على الرغم من اعتراض والي البصرة وعدم تنفيذ قرارات مجلس الولاية وكثرة الشكايات بينهما

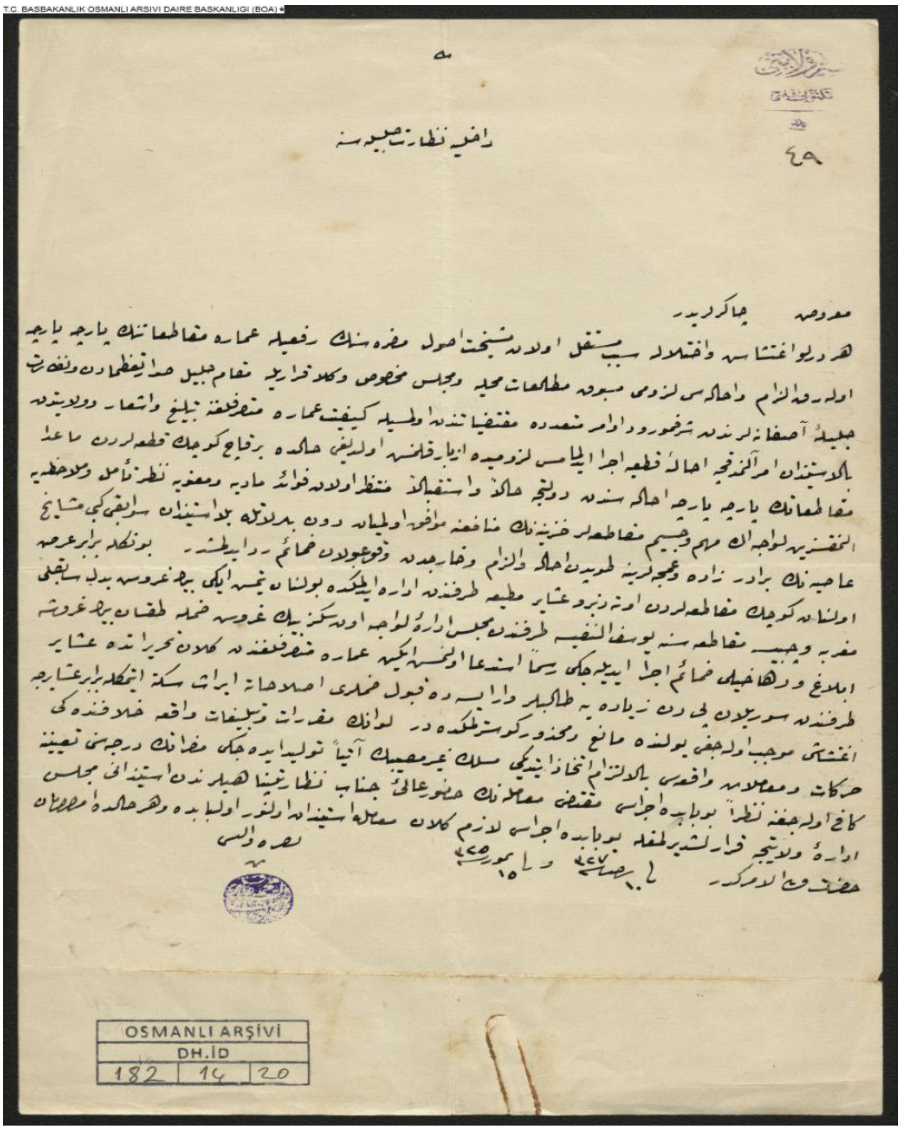
T.C. BAŞBAKANLIK OSMANLI ARŞİVİ DAİRE BAŞKANLIĞI (BOA)

OSMANLI ARŞİVİ
DH.İD
182 | 14 | 20

قائمة المصادر

أوّلًا: وثائق الأرشيف العثمانيّ:

1. BOA. BEO.. Nr. 3732- 279861/4. Tarih : 1 Rebîülâhir 1328 (11April 1910).
2. BOA. BEO.. Nr. 3732-279861/4. Tarih: 1 Rebîülâhir 1328 (11April 1910).
3. BOA. DH. EO.. Nr. 547- 35/ 4. Tarih: 9 Rebîulevvel 1327 (30 March 1909).
4. BOA. DH. İD.. Nr. 182-14/ 62. Tarih: 6 Receb 1332 (30 May 1914).
5. BOA. DH. MKT.. Nr. 2806-10/ 3. Tarih: 17 Rebîülâhir 1327 (7 May 1909).
6. BOA. DH. MKT.. Nr. 2807-92/ 3. Tarih: 18 Rebîülâhir 1327 (8 May 1909).
7. BOA. DH. MUI.. Nr. 11-2/ 50-15. Tarih: 5 Şevval 1327 (19 October 1909).
8. BOA. DH. MUİ.. Nr. 76- 2/6- 29. Tarih: 25 Cemaziyelâhir 1328 (3 July 1910).
9. BOA. DH. MUI.. Nr. 76-2/ 6- 99. Tarih: 25 Cemaziyelâhir 1328 (3 July 1910).

10. BOA. DH. MUİ.. Nr. 76-2-6/ 99. Tarih : 25 Cemaziyelâhir 1328 (3 July 1910).

11. BOA. DH. ŞFR.. Nr. 662- 147/1 . Tarih: 26 Nisan 1326 R(8 May 1910).

12. BOA. DH. ŞFR.. Nr. 662- 58/1. Tarih : 24 Mayis 1326 R (6 June 1910).

13. BOA. DH. ŞFR.. Nr. 662-91/1. Tarih : 4 Nisan 1326 R (16 April 1910).

ثانيًا: الكتب العربيّة والمعرّبة:

١. جبّار عبد الله الجويبراويّ، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، بغداد، ١٩٨٩.

٢. حسين محمّد القهواتيّ، دور البصرة التجاريّ في الخليج العربيّ ١٨٦٩-١٩١٤، بغداد، ١٩٨٠.

٣. شاكر حسين دمدوم الشطريّ، تاريخ الشطرة خلال العهد العثمانيّ ١٨٨١-١٩١٧، بغداد، ٢٠١٦.

٤. عبّاس العزاويّ، تاريخ العراق بين احتلالين، بغداد، ١٩٥٦.

٥. عبد الرزّاق الحسنيّ، العراق قديمًا وحديثًا، بيروت، ٢٠١٣.

٦. عبد الكريم العلّاف، بغداد القديمة ١٨٦٩ - ١٩١٧، ط٢، بيروت، ١٩٩٩.

٧. عبد الكريم محمود غرايبه، مقدّمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨، دمشق، ١٩٦٠.

٨. عبد الكريم النداويّ، تاريخ العمارة وعشائرها، بغداد، ١٩٦١.

٩. عليّ الورديّ، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٧٢.

١٠. فؤاد فزانجيّ، العراق في الوثائق البريطانيّة ١٩٠٥ - ١٩٣٠، بغداد، ١٩٨٩.

١١. فيصل محمّد آل رحيّم، تطوّر العراق تحت حكم الاتّحاديّين ١٩٠٨ - ١٩١٤، الموصل، ١٩٧٥.

١٢. ميرزا حسن خان، البصرة تاريخها - عشائرها - حكامها - عُلماؤها، ترجمة: خالد محمّد عمر، ط١، بيروت، ٢٠١١.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح:

١. خالد حمود السعدون، الأوضاع القبليّة في ولاية البصرة العثمانيّة ١٩٠٨ - ١٩١٨، أطروحة دكتوراه، كلّيّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أمّ القرى، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

٢. شاكر حسين دمدوم الشطريّ، سياسة الدولة العثمانيّة تجاه العشائر العراقيّة ١٨٦٩ - ١٩١٤، أطروحة دكتوراه، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٣. عمّار يوسف عبد الله عويد العكيديّ، السياسة البريطانيّة تجاه عشائر العراق ١٩١٤ - ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلّيّة التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.

٤. عمر إبراهيم محمّد الشلّال، التطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العراق ١٨٦٩ - ١٩١٤، اطروحة دكتوراه، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٥. مروة حبيب حسن، الإدارة العثمانيّة في لواء المنتفق ١٨٦٩ - ١٩١٥، رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٥.

6. Muhammet Gür . Makale ve Mektuplarına Göre Süleyman Nazif. Dok-

tora Tezi Marmara Üniversitesi. Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü - Türk Dili ve Edebiyatı Bölüm Yeni Türk Edebiyatı Anabilim Dalı . İstanbul. 1992.

رابعًا: البحوث العربيّة:

١. حازم مجيد أحمد، الصراع والتمرّد العشائري وأثره على الاقتصاد العراقيّ ١٨٥٠- ١٩١٤، مجلّة سرّ من رأى، المجلّد (٤)، العدد (١٢)، تشرين الثاني ٢٠٠٨.

٢. حسين محمّد القهواتيّ، الحياة الاجتماعيّة، بحث منشور ضمن موسوعة (حضارة العراق)، بغداد، ١٩٨٥.

٣. سعد عبد الواحد عبد الخضر، الوالي ناظم باشا أعماله إصلاحاته في بغداد ١٩١٠- ١٩١١، مجلّة دراسات تربويّة، العدد (٢٥)، كانون الثاني ٢٠١٤.

٤. لمى عبد العزيز مصطفى، البصرة في عهد الوالي سليمان نظيف بك ١٩٠٩- ١٩١٠، مجلّة الملويّة للدراسات الآثاريّة والتاريخيّة، المجلد (٨)، العدد (٢٣)، ٢٠٢١.

٥. موضي عبيد عبد الرحمن المطيريّ، نشاط الشيخ سعدون السعدون في لواء المنتفق وعلاقته بالحكومة العثمانيّة ١٩٠٨- ١٩١١، مجلّة آداب البصرة العدد (٧٧)، ٢٠١٦.

٦. ميثاق عبد الله جلود، انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثمانيّ، مركز الدراسات الإقليميّة، العدد (١٠)، ٢٠١٢.

خامسًا: البحوث الأجنبيّة:

1. 1. Burcu Kurt. Irak'ta "Muktedir" ve "Müşteki" Bir İttihatçı: Süleyman Nazif Bey'in Basra Valiliği. Akademik İncelemeler Dergisi (Journal of Academic Inquiries) Cilt/ Volume: 7. Sayı/Number: 2. Yıl/Year: 2012
2. 2. Burcu Kurt. "Meşihat Usulü"nün İlgası: II. Meşrutiyet Dönemi Basra Vilayetinde Toprak Reformu Teşebbüsleri. OTAM Ankara Üniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi. Ocak 2015;(37).

سادسًا: الصحف:

١. الرقيب، العدد (١٣)، ٢٤ / ربيع الأول/ ١٣٢٧هـ- ١٥/ نيسان/ ١٩٠٩.